

بيع الذهب لأجل

عبد المجيد عبد الله دية*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أحكام بيع الذهب لأجل. والذهب قد يكون دنانير أو قطعاً أو حلياً أو مستعملاً في الصناعة، ونحوها. ويتناول البحث أحكام بيع دنانير الذهب - إذا كانت نقوداً أو أثماناً - بالنقود، حيث يُعد هذا البيع صرفاً يُشترط فيه ما يُشترط في الصرف من عدم جواز التأجيل. ويتناول أيضاً أحكام بيع حلي الذهب أو تبره (الذهب الخام) أو ما خالطه ذهب بالنقود المختلفة لأجل، ويبين البحث أثر الصنعة في نقل الذهب إلى صنف آخر وعلة أخرى، ويثبت أن هذه الأشياء قد أصبحت سلعاً تباع لأجل إذا قوبلت بالأثمان والنقود.

تاريخ استلام البحث: ٢٠٠٥/٥/١٩م، تاريخ القبول: ٢٠٠٦/١/١٩م.

كلمات مفتاحية: بيع، الذهب، الأجل، النسيئة.

المقدمة

الذهب من المعادن المهمة في حياة الناس، حيث يكثر استعماله في الزينة وخاصة للنساء على صورة الحلي، ويستعملونه نقوداً في صورة دنانير ذهبية، ويكنزونه على صور شتى من دنانير وسبائك وأنية، حيث تعد أموالاً تميل إليها النفوس البشرية كثيراً وذات قيمة مادية ومعنوية.

والذهب يكون على صور كثيرة منها:

١. دنانير الذهب: وهي النقود التي يستعملها الناس وسيطاً للتبادل.
٢. الحلي: وهو الذهب الذي دخلته الصنعة.
٣. التبر: وهو الذهب غير المصوغ^(١)، ويُسمى سبائك ويلحق به تراب الذهب أي معدن الذهب الخام.

وأخذ التعامل بالذهب صوراً كثيرة منها:

١. مبادلة دنانير الذهب بالنقود المختلفة، ويُسمى هذا بالصرف.
٢. مبادلة دنانير الذهب بالذهب سواء أكان حلياً أم تبراً أم آنية أم غيرها.
٣. مبادلة الذهب بالذهب.
٤. بيع الذهب من حلي وسبائك ونحوها بالنقود لأجل.

وموضوع البحث هو بيع الذهب من دنانير وحلي وتبر ونحوها لأجل، فهل يجوز بيع دنانير الذهب بالنقود لأجل؟ وهل يُعد الذهب الذي دخلته الصنعة سلعة من السلع يمكن أن تباع نسيئة؟ وهل تكون قطع الذهب سلعة تباع لأجل بالدنانير الأردنية مثلاً؟

ويمكن بحث هذه المسألة في مطلبين:

المطلب الأول: بيع دنانير الذهب لأجل.

المطلب الثاني: بيع التبر والحلي لأجل.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.

١. ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٤٢٠هـ، ص ١٧٧.

المطلب الأول: بيع دنانير الذهب لأجل

المقصود بدنانير الذهب أو دراهم الفضة هو النقود، وهي التي تستعمل وسيطاً للتبادل ويتمتع بالقبول العام، وتكون مقياساً للقيم، ومستودعاً للثروة، ومعياراً للمدفوعات، وتسوية الديون والالتزامات^(٢).

فالنقود - كما نرى من خصائصها - أشياء تعارف الناس عليها، واصطلحوا أن تكون وسيلة لتبادل السلع فيما بينهم، وتقاس بها قيم الأشياء وأثمانها، وتكون وسيلة للدفع المؤجل وتسدد بها الديون وتحسب بها التزامات الناس لبعضهم بعضاً، ولا يشترط أن تكون ذهباً ولا فضة، بل قد تكون نحاساً أو حديداً، أو ورقاً أو نحوها، وهذا معنى قول الإمام مالك تأكيداً على التعليل بالثمنية بالنسبة للفلوس النحاسية: "لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة"^(٣).

٢. ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبي عبد الله محمد، أعلام الموقعين، ط ١، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٧هـ، ج ١، ص (٤٢٦، ٤٢٧). ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون، ص (١٥٠، ١٥١، ٢٤٢). الزرقاء، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، ط ١، دار القلم، دمشق، سنة ١٤١٨هـ، ج ٣، ص ١٤٢. الكفراوي، عوف، النقود والمصارف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص ١٣. السالوس، علي، الاقتصاد الإسلامي، دار الثقافة، الدوحة، قطر، سنة ١٤١٦هـ، ج ١، ص ٥٤٥. أحمد حسن، الأوراق النقدية، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة ١٤٢٠هـ، ص (٤٠-٤٩).

٣. مالك بن أنس، المدونة، الكبرى برواية سحنون، ط ١، المكتبة العصرية، يدا، لبنان، سنة ١٤١٩هـ، ج ٣، ص (٣٩٥، ٣٩٦).

فنلاحظ أنه تم تعليل عدم جواز التأجيل عند صرف الفلوس - التي تعارف الناس على التعامل بها - بالثمنية، وهذا قطعاً باصطلاح الناس، ولأن الدولة هي التي تضرب هذه الفلوس، أو النقود المعدنية، أو تعتمد الأوراق النقدية المختلفة لمصلحة الناس.

وترى طائفة كبيرة من الفقهاء عدم جواز التأجيل عند صرف الفلوس الناقصة أو الرائجة بالدراهم والدنانير، وعللوا ذلك بأن الفلوس الناقصة يغلب عليها حكم الأثمان وتجعل معيار أموال الناس^(٤).

واصطلح الناس في دولتي الروم والفرس على أن تكون الدنانير الذهبية والدراهم الفضية وسيطاً للتبادل، ومقياساً لقيم الأشياء. وجاء الإسلام وقد تعارف الناس عليها واستعملوها فأقرهم على ذلك، ولم تكن هذه الدنانير والدراهم من صنع المسلمين، ولم يحددوا سكتها ولا وزنها.

فالمقصود إذن بدنانير الذهب هو الأثمان. ودنانير الذهب ودراهم الفضة من الأموال الربوية، وعلتها الثمنية في مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه^(٥).

٤. ابن مودود، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ج ٣، ص ١٤، مالك، المدونة، ج ٣، ص (٣٩٥، ٣٩٦)، ابن تيمية، أحمد، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ط ١ سنة ١٣٩٨هـ، ج ٢٩، ص ٤٦٩.

٥. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج ٢، ص ٩٧. الشيرازي، أبو إسحق إبراهيم، المذهب متن المجموع، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج ٩، ص ٣٩٢. المرادوي، علاء الدين، الإحصاف، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٨هـ، ج ٥، ص ٤. ديه، عبد المجيد، القواعد والضوابط الفقهية لأحكام

ومن الأدلة على منع بيع دنانير الذهب لأجل ما يأتي:
أولاً:

عن أبي المنهال قال: (سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم عن الصرف فكل واحد منهم يقول: هذا خيرٌ مني، فكلاهما يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً)^(٩).
ثانياً:

عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال: أقبلت أقول من يصطرف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب: أرنا ذهبك ثم اتتنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك، فقال عمر بن الخطاب: كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه، فإن رسول الله ﷺ قال: الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء^(١٠).
ثالثاً:

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز^(١١).

وبالنظر في هذه النصوص الشرعية وغيرها الكثير أخلص إلى ما يأتي:

هذه النصوص تتحدث عن الصرف وتبين أحكامه، والصرف هو بيع الأثمان المطلقة بعضها ببعض^(١٢).

ففي حديث أبي المنهال: (نهى النبي ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً)، والنهي يفيد التحريم ما لم ترد قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة، ولكن وردت قرائن كثيرة تؤكد هذا التحريم. فالحكم إذن عدم جواز بيع دنانير الذهب بدراهم الفضة لأجل.

وفي حديث عمر بن الخطاب: (الورق بالذهب رباً إلا هاء وهاء)، وهو يدل بمنطوقه على أن بيع دراهم الفضة بدنانير الذهب رباً إلا إذا تم التقابض في المجلس. فمعنى هاء وهاء هو: خذ هذا ويقول الآخر مثله، وهو التقابض^(١٣).

وهذا ما أكدته عمر بقوله: والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه، والقسم من عمر على هذا يدل على أن تأخير التقابض محظور، فشرط الصرف هو التقابض، ولا يجوز الانتظار حتى يرجع الخازن من الغابة، فلا بد من إعطائه دراهم الفضة فوراً أو يرد إليه دنانير الذهب، ومنع التأجيل من باب أولى.

المبيع في الشريعة الإسلامية، ط١، دار النفائس، عمان، الأردن، سنة ١٤٢٥هـ، ص (٣٠٦-٣٢٥).

٦. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري متن فتح الباري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٠هـ، ج ٤، ص ٤٨١.

٧. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ، ج ١١، ص ١٢.

٨. المرجع السابق، ج ١١، ص (٩، ١٠).

٩. الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ٧، ص ١٦٢. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٠هـ، ج ٤، ص ٤٨١.

١٠. النووي، يحيى بن زكريا، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، سنة ١٩٨٣م، ج ١١، ص ١٢.

وأما حديث أبي سعيد فالشاهد فيه قوله عليه السلام: (لا تتبعوا منها غائباً بناجز) و"لا تتبعوا" صيغة نهى، والنهي يفيد التحريم ما لم ترد قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة، ولكن وردت قرائن تؤكد هذا التحريم، فلا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة دون تقابض في المجلس، فلا يجوز بيع الغائب منها بالحاضر، وهذا نص في عدم التأجيل في الصرف.

والمعنى: لا تتبعوا مؤجلاً بحال، والمراد بالغائب أعم من المؤجل، كالغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً^(١١).

فإذا كانت دنائير الذهب أثماناً فلا يجوز بيعها بنقود لأجل؛ لأن هذا صرف ويشترط في الصرف التقابض في المجلس وعدم التأجيل.

وهذا الحكم متفق عليه عند الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية^(١٢). ولا أعلم لهم مخالفاً.

وحكمة هذا الحكم هي: أن لا يكون التأجيل وعدم التقابض في المجلس ذريعة إلى الربا، فلا يوصل إلى ربا النسيئة، كمن يبيع عشرة

ريالات سعودية بدينارين بشرط التقابض في المجلس، فإذا جاز التأجيل فيمكن أن يبيعه العشرة ريالات بخمسة دنائير، فيصبح ثمن العشرة ريالات من دينارين إلى خمسة دنائير بسبب التأخير، مع أن بيعها بخمسة دنائير جائز بشرط التقابض في المجلس. فنلاحظ أن عدم التقابض في الصرف ذريعة إلى ربا النسيئة؛ لأن الزيادة في ثمن النقود كانت بسبب التأجيل.

وهذا الاختلاف في السعر الذي كان بسبب التأجيل يؤدي إلى أن تصبح النقود سلعة، وإذا أصبحت النقود سلعة لم يعد هناك ثمن يحتكم إليه الناس كثمن للمبيعات، ومقياس لتقويم الأموال، ووسيلة للحصول على السلع.

وتعليق ذلك هو: أن الثمن يجب أن يكون محدداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض بسبب التأجيل كما في المثال السابق، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن هنالك ثمن تقوم به المبيعات، بل الجميع سلع، وبالتالي يصير الثمن سلعة يرتفع وينخفض ويقصد لعينه، وهذا يناقض مقصود الثمنية، فتفسد معاملات الناس، ويشتد الضرر عليهم، ويفسد أمرهم وهذا أمر معقول يختص بالنقود والأثمان، ولا يتعدى إلى غيرها من سائر الموزونات^(١٣).

ولم تعد دنائير الذهب أثماناً كما هو الحال في أسواقنا في أيامنا هذه، حيث لم تعد نقوداً تتمتع بوظائف وخصائص النقود من كونها وسيطاً للتبادل تتمتع بقبول عام في المجتمع،

١١. ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص ٤٧٩.

١٢. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، تحفة الفقهاء، دار الفكر، دمشق، سورية، ج٢، ص ٢٨. ابن عرفة، محمد، حدود ابن عرفة، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٣، ج١، ص ٣٣٦. الشيرازي، المهذب متن المجموع، ج٩، ص ٤٠٣. المرداوي، الإصناف، ج٥، ص ٣. البهوتي، منصور بن يونس، إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى، ط١، دار خضر، بيروت، لبنان، سنة ١٤٢١ هـ، ج١، ص ٦٧٩. ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج٢٩، ص ٤٧٠.

١٣. ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج٢٩، ص (٤٧١، ٤٧٢). ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين، ج١، ص ٤٢٧.

المطلب الثاني: بيع الحلي والتبر لأجل

الذهب إما أن يكون نقداً وثنياً للأشياء، وإما أن يكون غير ذلك، وكونه ليس ثمنًا، يعني أن يكون حلياً أو تبراً أو ذهباً مغشوشاً أو مخلوطاً أو جيداً أو رديئاً أو سيفاً مُحلى بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب وغيره، فما حكم بيع هذه الأشياء لأجل؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من بيان أمرين:

الأمر الأول: علة تحريم الفضل والنساء للأصناف الستة التي وردت في الأحاديث النبوية الكثيرة التي نصت على هذه المسألة ومنها حديث عبادة بن الصامت وهو: "قال أبو الأشعث: غزونا غزوة وعلى الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة، فكان فيما غنمنا آنية من فضة، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات الناس، فتسارع الناس في ذلك فبلغ عبادة بن الصامت فقام فقال: إني سمعتُ رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواءً بسواء عيناً بعين، فمن زاد أو أزداد فقد أربى، فرد الناس ما أخذوا، فقام معاوية خطيباً فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث قد كنا نشهده ونصحه فلم نسمعها منه؟ فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال: لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية أو قال: وإن رَغِمَ ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء"^(١٤).

ومقياساً للقيم، ومستودعاً للثروة، ومعياراً للمدفوعات الآجلة وتسوية الديون والالتزامات. فدنانير الذهب اليوم متغيرة متنوعة يصنع الناس منها ما يشاؤون من وزن أو عيار أو شكل أو نحوها. وقد بحثت في أسواقنا فوجدت منها:

١. دينار الذهب الذي كان في عهد النبي ﷺ، وتعامل به المسلمون وأخذوه عن دولتي الروم والفرس، ووزنه يساوي ٢,٢٥ غرام، وهو غير مشهور في أسواقنا اليوم وأغلب الناس لا يعرفونه ولا يتعاملون به كثر من للمبيعات، أو نقد تشتري به السلع، وإن وجد فله قيمة أثرية، وليست قيمته بناءً على وزنه من الذهب، وقيمته الأثرية أكبر بكثير من قيمة وزنه من الذهب.

٢. الدينار الرشادي: ضرب في القسطنطينية ووزنه يساوي ٧,٢٥ غرام عيار ٢٢ ويباع وزناً. وهو قديم يمكن شراؤه وبيعه. وهناك الدينار الرشادي الموجود حالياً في الأسواق ووزنه يساوي ٧ غرام عيار ٢١.

٣. الدينار الإنجليزي: وزنه يساوي ٨ غرام عيار ٢١. وهو يباع وزناً.

فهذه الدنانير وغيرها لم يعد يصطلح الناس في زماننا على كونها نقوداً واثماً للمبيعات؛ لأن الثمنية تثبت بالعرف والاصطلاح، ولا يتعامل بها الناس على هذا الأساس، وإذا لم تكن كذلك فإنها تصبح سلعة، وينطبق عليها ما ينطبق على السلع من جواز بيعها لأجل إذا قبلت بالنقود.

١٤. مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص (١٣، ١٤).

إن الراجح في التعليل هو: علة الذهب والفضة الثمنية، وعلة الأصناف الأربعة الأخرى هي المثلية أي المكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات، وأما القيميات فليست أموالاً ربوية^(١٥).

والأمر الثاني: أثر الصنعة على الذهب، وهناك اتجاهان في هذه المسألة:

الاتجاه الأول: لا أثر لقيمة الصنعة في الحلي ونحوه أي تجب المماثلة وعدم التفاضل عند بيع الحلي بجنسه من الذهب^(١٦).

وأما إذا كان الحلي عبارة عن ذهب وشيء آخر كالخرز مثلاً فلا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فيبيع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما أراد. وهذا منقول عن عمر بن الخطاب وابنه وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحكم المالكي^(١٧).

واستدلوا بالحديث: عن فضالة بن عبيد قال: "اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: لا تباع حتى تفصل"^(١٨).

وفي رواية أخرى: "أمر رسول الله بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ثم قال لهم رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب وزناً بوزن"^(١٩).

وهذا الحديث نص في عدم جواز البيع حتى ينزع الذهب من القلادة ويباع بوزنه من دنائير الذهب، ولذلك فإن هذا الفريق يشترط فصل الذهب عن الخرز والفضة والجوهر ونحوه، فإذا نزع الذهب وعرف وزنه جاز البيع، وإذا لم ينزع ويعرف وزنه لم يجز البيع؛ وذلك حتى يتحقق التماثل في الوزن بالنسبة للذهب مقابل الذهب، ولا يشترط هذا التماثل في الذهب مقابل الخرز أو الفضة أو نحوها.

وهذه المسألة تشبه المسألة المشهورة في مذهب الإمام الشافعي وهي بيع مد عجوة ودرهماً بمد عجوة أو بدرهمين، فلا يجوز ذلك لهذا الحديث^(٢٠).

الاتجاه الثاني: للصنعة واختلاط الذهب بغيره أثر في التفاضل، وذكروا في ذلك عدة مسائل منها:

المسألة الأولى:

يجوز بيع القلادة بأكثر مما فيها من الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه، وهذا مذهب أبي حنيفة والثوري والحسن بن صالح^(٢١). واستدلوا بحديث فضالة بن عبيد السابق.

١٥. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢، ص ٩٧. الشربيني، الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، ج ٢، ص ٢٥. المرداوي، الإحصاف، ج ٥، ص ٤. ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ١، ص ٤٢٦. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص ٣٩. النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ٣٩. دية، القواعد والضوابط الفقهية لأحكام المبيع في الشريعة الإسلامية، ص (٣٠٦-٣٢٥).

١٦. الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٥.

١٧. المرجع السابق، ص ٢٨.

١٨. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص ١٨.

١٩. المرجع السابق، ج ١١، ص ١٧.

٢٠. الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٨. النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ١٨.

٢١. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص (٨٧، ٨٨). النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ١٨.

المسألة الثالثة:

يجوز بيع حلي الذهب بدنانير الذهب متفاضلاً، وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن قدامة المقدسي ومعاوية من الصحابة، حيث يجيزون التفاضل بين التبر والذهب المصوغ لمكان زيادة الصياغة، ويجعلون الزيادة في الثمن في مقابلة الصنعة^(٢٥).

ودليلهم الحديث

عن أبي جناب عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، فإني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا، فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله، أريت الرجل يبيع الفرس بالأفراس، والنجبية بالإبل؟ قال: لا بأس، إذا كان يداً بيد"^(٢٦).

٢٥. ابن تيمية، تقي الدين، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج ٤، ص ١٦١. البعلي، علاء الدين، الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، سنة ١٩٩٥م، ص ١١٢. ابن قدامة، موفق الدين، المعنى ومعه الشرح الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج ٤، ص ١٣٠. ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ١، ص ٤٢٩. ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٤٨.

٢٦. أحمد، مسند الإمام أحمد، ج ١٠، ص ١٢٥، رقم ٥٨٨٥، مؤسسة الرسالة، ط ١، سنة ١٤١٦هـ. الهيتمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص (٢٠٤، ٢٠٥). قال الهيتمي: وفيه أبو جناب وهو ثقة ولكن مدلس.

قال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لضعف أبي جناب، واسمه يحيى بن أبي حية الكلبي، وأبوه - اسمه حي - في عداد المجهولين، وللحديث أصول وشواهد في أحاديث أخرى صحيحة عند الإمام مسلم. مسند أحمد، ج ١٠، ص ١٢٥. الحاشية، مؤسسة الرسالة، ط ١، سنة ١٤١٦هـ. ولألفاظ الحديث شواهد في صحيح مسلم من طريق عثمان بن عفان وأبي هريرة وأبي سعيد

ووجه الاستدلال عند الحنفية هو: إن الذهب في القلادة كان أكثر من اثني عشر ديناراً وقد اشتراها باثني عشر ديناراً وهذا لا يجوز، أما إذا باعها بذهب أكثر مما فيها فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو في الذهب المبيع، فيصير كعقدين. ورأى الحنفية أنه يراعى في هذا البيع طريق الاعتبار أي التقدير، وهو أن يكون وزن الذهب المفرد أكثر من المجموع مع غيره، ليكون قدر وزن الذهب المفرد بمثله من المجموع والزيادة بخلاف جنسه فلا يتحقق الربا. وأجاب الطحاوي أنه إنما نهى عنه لأنه كان في بيع الغنائم لئلا يغبن المسلمون في بيعها^(٢٧).

المسألة الثانية:

يجوز بيع السيف المحلى بالذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيجوز بيعه بالذهب متفاضلاً إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره، وقدره بأن يكون الثلث فما دونه، وهذا رأي المالكية^(٢٨).

وروي عن مالك دفع أجرة دار الضرب مقابل الضرب؛ أي فضة مقابل دراهم وزناً مع زيادة دنانير أو دراهم فضة أخرى^(٢٩).

٢٢. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص (٨٧، ٨٨) النووي،

شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ١٨.

٢٣. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢،

ص ١٤٨. المقري، محمد، القواعد، مركز إحياء

التراث، مكة، السعودية، ج ٢، ص ٥١٠.

٢٤. المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٨.

وجه الاستدلال

"لا تبيعوا" صيغة نهى والنهي يفيد التحريم ما لم ترد قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة، ولكن وردت قرائن تؤكد هذا التحريم.

وبهذا فالحديث ينص على منع بيع الدينار بالدينارين، والدرهم بالدرهمين، والصاع بالصاعين، أي منع التفاضل في هذه الأصناف؛ لأن التفاضل هو ربا فضل، فمنعهم من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسئة، فاعتبر ابن تيميه وابن القيم ربا الفضل من باب سد الذرائع. وما حرم سداً للزريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد، وما حرم سداً للزريعة أبيع للمصلحة الراجعة، كما أبيع العرايا من ربا الفضل، وكذلك ينبغي أن يُباح بيع الحلي المصوغ صياغةً مباحةً بأكثر من وزنه؛ لأن الحاجة تدعو لذلك، وهذا محض القياس ومقتضى أصول الشرع، ولا تتم مصلحة الناس إلا به أو بالحيل، والحيل باطلة في الشرع، وغاية ما في ذلك جعل الزيادة في مقابل الصنعة المباحة المتقومة بالأثمان، فإن العاقل لا يبيع الحلي بوزنها من جنسها فإنه سفه وإضاعة للصنعة^(٢٧).

مناقشة الأدلة والرأي الراجح

بالنظر والتأمل في الآراء الفقهية السابقة وأدلتها، فإنني أناقشها بما يأتي:

١. القلادة في حديث فضالة تتكون من ذهب وخرز، والذهب فيها أكثر من اثني عشر ديناراً وفيها خرز، فإذا اشتريت باثني عشر ديناراً فيكون في القلادة زيادة عن اثني عشر ديناراً والخرز وهذا هو ربا الفضل، ولذلك نهى عنه رسول الله ﷺ حتى ينزع الذهب عن الخرز ويباع الذهب بوزنه والخرز بما اتفقا عليه من دنائير الذهب.

فإذا كان في القلادة اثنا عشر ديناراً ذهباً فتقابل باثني عشر ديناراً، ويقابل الخرز والصنعة بدينارين أو ثلاثة، فتكون النتيجة جواز بيع القلادة بأربعة عشر ديناراً أو خمسة عشر ديناراً. فتكون النتيجة بيع القلادة بدنانير الذهب متفاضلة ويكون الفضل مقابل الخرز والصنعة ونحوه. ولكن لماذا أمر النبي عليه الصلاة والسلام بفصل الذهب عن الخرز؟ الجواب عن ذلك أن النبي ﷺ أمر بذلك مخافة ربا الفضل حتى لا تباع القلادة التي تحتوي على اثني عشر ديناراً من الذهب بأقل من وزنها من الدنانير، فيكون فيه ربا فضل، وغبن، وخديعة، ويؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

وبالتالي فإنه يجوز بيع القلادة بأكثر من وزنها، أي يجوز بيعها متفاضلة، وإذا جاز بيعها متفاضلة وهي حقيقة في الزيادة فهذا يعني أنهم اعتبروها صنفاً آخر يجوز بيعه متفاضلاً؛ لقول النبي ﷺ: "فإذا اختلفت

الخدي وجابر، فالحديث ثابت بشواهد وإن كان إسناده ضعيفاً. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص (١١، ٢١، ٢٣، ٣٩).

٢٧. ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ١، ص (٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠).

الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»^(٢٨).

٢. إن أصحاب الاتجاه الأول قد ذهبوا إلى اشتراط فصل الذهب عن غيره في القلادة حتى يجيزوا بيعه، فبيع الذهب المتصل في القلادة بوزنه من الذهب المنفصل ويباع الباقي من الخرز ونحوه بما اتفق عليه، وبالتالي فإن هذا الرأي لا يختلف عن رأي الاتجاه الثاني من حيث النتيجة. وأقول: إذا كان الخرز له قيمة عند الشافعية فلم لا تكون للصنعة قيمة عندهم؟

٣. إن المالكية يشترطون حتى يباع السيف المحلى بالذهب بدنائير الذهب متفاضلاً أن يكون الذهب في السيف أو في غيره الثلث فما دون، ويعتدون الذهب في هذه الحالة تابعاً للسيف يأخذ حكمه، وعمدتهم في ذلك القواعد الفقهية: "الأقل تبع للأكثر"، و"التابع تابع"^(٢٩).

٤. إن ابن تيمية وابن القيم يعدّان ربا الفضل من باب سد الذرائع. والقاعدة الفقهية تقول: "ما حرم سداً للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة"، والقواعد الفقهية تصلح أن تكون دليلاً شرعياً.

٥. ورد حديث فضالة بروايات متعددة بعضها ذكر: "لا تباع حتى تُفصل" وبعضها ذكر: "لا تباع حتى تُفصل"، وبعضها ذكر: "أمر رسول الله ﷺ بالذهب فنزع وحده".

ويستفاد من هذه الروايات ما يأتي:
أ. يمكن بيع القلادة بنزع الذهب وبيعه بدنائير الذهب، أي فصل الذهب عن الخرز والجوهر وبيع الباقي من الخرز والجوهر بما اتفق عليه، وذلك إن أمكن نزع الذهب بما لا يؤدي إلى إتلاف القلادة وإلى منع الانتفاع بها المنفعة المعتادة.

ب. يمكن بيع القلادة بتفصيل ما فيها من مكونات، والتفصيل بمعنى التقويم والخرص - أي بيان ما فيها من خرز وذهب تقديرًا، فيجوز بيع الربوي بالربوي على سبيل التحري عند الحاجة إلى ذلك، والأصل حمل العقود على الصحة والحاجة داعية لذلك^(٣٠).

وهذا معنى قول الحنفية: "يراعى في هذا البيع طريق الاعتبار" أي التخمين والتقدير، وذلك باعتبار الذهب المنفرد أكثر من الذهب المضموم مع غيره دون نزع وإتلاف يؤثر على الصنعة والحلي، ويمنع المنفعة المعتادة.

الرأي الراجح

بعد مناقشة آراء الاتجاهات الفقهية نخلص إلى ما يأتي:

١. جواز بيع القلادة بالذهب متفاضلاً بطريق التقدير والتخمين بحيث يكون الذهب المنفرد أكثر من الذهب المضموم إلى

٢٨. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص ١٤.

٢٩. المقري، محمد، القواعد، مركز إحياء التراث، مكة، السعودية، ج ٢، ص ٥١٠. ابن نجيم، زين العابدين، الأشباه والنظائر، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ١، سنة ١٤١٨م، ص ١٤٦.

٣٠. ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٢٩، ص (٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦٦).

وبعد هذه الجولة في تحليل الأصناف الستة الواردة في حديث عبادة أي تحليل ربا الفضل، وبعد بيان حكم التفاضل عند مبادلة الحلي بالذهب، نأتي إلى بيان حكم بيع الحلي والتبر ونحوه مما ليس نقداً ولا ثمناً لأجل.

اتجاهات الفقهاء في بيع الحلي والتبر ونحوها لأجل

هناك اتجاهان للفقهاء في هذه المسألة:

الاتجاه الأول: يحرم بيع الحلي والتبر ونحوها لأجل

ذهب إلى هذا الرأي الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ومن المعاصرين د. عمر الأشقر^(٣٢).

واستدل أصحاب هذا الاتجاه بما يأتي:

أولاً: السنة

منها حديث عبادة بن الصامت السابق وهو: قال أبو الأشعث: غزونا غزاةً وعلى الناس معاوية فغنمنا غنائم كثيرة، فكان فيما غنمنا أنية من فضة، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات الناس فتسارع الناس في ذلك، فبلغ عبادة بن الصامت، فقام فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب

غيره، فيكون الذهب الزائد مقابل الخرز أو الجوهر أو نحوه، ولا يشترط نزع الذهب عن الخرز والجوهر.

٢. هناك إمكانية للتفصيل في الحلي والتبر ونحوها دون نزع وفصل مادي قد يتلفها ويذهب بمنافعها المعتادة، فيكون الذهب مقابل الذهب ويكون ما يتبقى مقابل المكونات الأخرى من صنعة وخرز وماس وياقوت وأحجار كريمة وحديد ونحوها من المكونات.

٣. ويمكن أن يكون التفصيل - بطريق التقدير من أهل الخبرة - على الورق أو فاتورة البيع كما يفصلون مكونات الحاسوب على فاتورة البيع، وهذا أمرٌ يعرفه الخبراء، فيكون الذهب المفرد أكثر مما هو موجود في الحلي ونحوه، ويكون هذا معنى قول النبي ﷺ في الحديث: "لا تباع حتى تُفصل". وهذا الرأي أكدته المذاهب الفقهية التي بينت أحكامها في المسائل الفقهية المتعددة التي ذكرتها.

ويؤيد هذا الرأي الذي رجحته ما صدر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي: حيث قرر أولاً بشأن تجارة الذهب في الفقرة (ج): "تجوز المبادلة بين مقدار من الذهب ومقدار آخر أقل منه مضموم إليه جنس آخر، وذلك على اعتبار أن الزيادة في أحد العوضين مقابلة بالجنس الآخر في العوض الثاني"^(٣١).

٣٢. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص (١٦٢، ١٦٥)، (١٦٦، ١٦٧)، ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ص (٢٥٧، ٢٦١) مالك، المدونة، ج ٣، ص (٣٩٥، ٣٩٦)، المقرئ، القواعد، ج ٢، ص (٢٥-٢٧)، الشربيني، مفتي المحتاج، ج ٢، ص (٢٤، ٢٥)، الماوردي، أبو الحسن علي، الحاوي الكبير، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ج ٦، ص ١١٥، ابن قدامة، المقنع، ج ٢، ص (٦٤، ٦٥)، الأشقر، عمر، زكاة الحلي، بحث منشور في مجلة الندوة السادسة لأبحاث الزكاة المعاصرة، المنعقدة في إمارة الشارقة في الإمارات في ذي القعدة ١٤١٦هـ، ص ٢٨٢.

٣١. القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي، المؤتمر التاسع، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٦-١١، إبريل ١٩٩٥م، ص ١.

١. التساوي في الوزن، فلا يجوز التفاضل في مبادلة الصنف بجنسه.

٢. التقابض في المجلس، فلا يجوز التأجيل، وهذا معنى قول النبي ﷺ: "يدأ بيد".

وبناءً على النصوص السابقة عد الحنفية والمالكية والشافعية بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو أحد الجنسين بالآخر صرفاً، واشترطوا له قبض البديلين قبل الافتراق، ويكون صرفاً سواءً أكان مضروباً أم غير مضروب، أم دراهم ودنانير بعضهما ببعض، أم تبراً، أم مصوغاً، وسواءً أكان مفرداً أم مجموعاً مع غيره، كمن باع ذهباً وثوباً بذهب؛ لأن ما ذكر من الأدلة لا يفرق بين الدراهم والدنانير والتبر والمصوغ. ولما كان بيع الذهب بالذهب صرفاً اشترطت فيه شروط الصرف ومنها عدم جواز التأجيل^(٣٥).

وعلة الربا في الذهب والفضة - عند الشافعية - جنسية الأثمان غالباً، وهي منتفية في الفلوس، ولذلك يجري الربا في الأواني والتبر والحلي، وهي ليست مما يقوم بها لوجود علة الربا فيها^(٣٦).

وعلة الربا في النقدين - عند الحنابلة - كونه موزون جنس، وعليه فيجري الربا في كل موزون بجنسه^(٣٧).

والخلاصة أن النصوص السابقة تدل بعمومها على اشتراط قبض البديلين قبل الافتراق^(٣٨).

بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، إلا سواءً بسواءً عيناً بعين، فمن زاد أو ازداد فقد أربى، فرد الناس ما أخذوا، فقام معاوية خطيباً فقال: ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث قد كنا نشهده ونصحه فلم نسمعها منه، فقام عبادة بن الصامت فأعاد القصة ثم قال: لنحدثن بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية أو قال وإن رغم، ما أبالي أن لا أصحبه في جنده ليلة سوداء^(٣٩).

وفي رواية أخرى عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواءً بسواءً يدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدأ بيد^(٤٠). وكذلك حديث أبي سعيد الخدري السابق وغيره الكثير.

وجه الاستدلال

أمر معاوية ببيع آنية الفضة لأجل ويدفع الناس ثمنها من الأعطيات التي سيحصلون عليها في المستقبل، وهناك روايات أخرى ذكرت آنية الذهب، فأنكر عبادة بن الصامت على معاوية ذلك، حيث كان لا يرى جواز هذا البيع، واستدل بهذا الحديث حيث فهم عبادة منه أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الذهب بالفضة إلا بتوافر الشروط الآتية:

٣٥. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص (١٦٢، ١٦٤)،

(١٦٥)، مالك، المدونة، ج ٣، ص (٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧)،

الشرييني، مغني المحتاج، ج ٢، ص (٢٤، ٢٥).

٣٦. الشرييني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ٢٥.

٣٧. ابن قدامة، المقنع، ج ٢، ص (٦٤، ٦٥).

٣٣. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١،

ص (١٣، ١٤).

٣٤. المرجع السابق، ج ١١، ص ١٤.

ثانياً: مذهب الصحابي

أمر معاوية رجلاً أن يبيع آنية الذهب والفضة لأجل حتى يأخذ الناس مستحقاتهم من الغزو، فأسرع الناس في شرائها، واعترض عبادة بن الصامت على معاوية فلم يجز هذا البيع، واستدل بحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرته. وهذا مذهب الصحابي عبادة بن الصامت، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قول الصحابي حجة شرعية وعلى المجتهد أن يأخذ بقول الصحابي إذا لم يجد الحكم في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع^(٣٩).

ثالثاً: المعقول

إنَّ الذهب والفضة أثمانٌ بالخلقة أي خلقاً للثمنية، وهما مخزن للقيم في كل أحوالهما، ولا تتغير قيمتهما في أي حال كانا فيه، ولذلك ربط الشارع الزكاة بوزنها لا بقيمتها، وحرم بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة إلا وزناً بوزن، ولا فرق في ذلك بين مضروب وغير مضروب. ويدخل الذهب تحت هذه المعاني، سواء كان مضروباً أو مصنوعاً سبائك ذهبية أو مصوغاً حلياً^(٤٠).

فالذهب والفضة خلقاً أثماناً فيزيكيان كيفما كانا، سواء أكان الذهب مضروباً أم حلياً أم

تبراً وسواء أكان مباح الاستعمال أم حرام الاستعمال كخاتم الذهب للرجال، والأواني مطلقاً، أو للتزين بهما في البيوت من غير استعمال^(٤١).

وبهذا المعنى يُباع المصوغ بالنقد وزناً ولا يؤثر وجود الصنعة أو الجودة، فجيد مال الربا ورديئه سواء، ويُعدّ هذا البيع صرفاً يشترط فيه ما يشترط في الصرف من عدم التأجيل^(٤٢).

الاتجاه الثاني: يجوز بيع حلي الذهب وتبره ونحوه لأجل

ذهب إلى هذا الرأي بعض فقهاء المالكية كسحنون وربيعه وأشهب، وهو رواية عن الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، ومعاوية من الصحابة، ومن المعاصرين: د. عبدالعزيز الخياط، ود. رفيق المصري، ود. عبد الله بن منيع^(٤٣).

٤١. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٢، ص ٢٩٨.
٤٢. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٥، ص (٢٥٧)، ٢٦٠، ٢٦١، الشرييني، مغني المحتاج، ج ٢، ص (٢٤، ٢٥).

٤٣. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص (١٣، ١٤)، ابن عبد البر، الاستنكار، ج ٧، ص ١٥٨، مالك، المدونة، ج ٣، ص (٣٩٩، ٤١٤)، ٤١٥، ٤١٦، المقرئ، القواعد، ج ٢، ص (٢٥-٢٧)، البعلي، الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام، ص ١١٢، الحجاوي، موسى بن أحمد، متن الإقناع مع كشف القناع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧، ج ٣، ص ٢٩٣، البهوتي، كشف القناع، ج ٣، ص ٢٩٤، وابن تيمية، الفتاوى، ج ٢٩، ص ٤٥٩، ابن قدامة، المقنع، ج ٢، ص (٧٣، ٧٤). عبد العزيز الخياط، الأصفران سلعتان أم ثمنان، مجلة معهد الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص (٥١، ٥٢)، سمعت هذا الرأي من الدكتور

٣٨. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ١٦٣، الشرييني، مغني المحتاج، ج ٢، ص (٢٤، ٢٥).

٣٩. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص (١٣، ١٤)، الغزالي، المستصفى، ج ١، ص (٦١٦-٦٢٦)، زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص (٢٦٠-٢٦٢).

٤٠. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٥، ص (٢٥٧)، الأشقر، بحث في زكاة الحلي، الندوة السادسة لقضايا الزكاة المعاصرة، ص ٢٨٢.

واستدل أصحاب هذا الاتجاه بما يأتي:

أولاً: السنة

النصوص الكثيرة الواردة عن النبي ﷺ، وفيها ما ذكرته في البحث كحديث أبي المنهال، ومالك بن أوس عن عمر بن الخطاب، وأبي سعيد الخدري، وعبادة بن الصامت، وابن عمر، وغيرها الكثير، وهي التي أكتفي بذكرها في مواضعها هناك مخافة الإطالة والتكرار. وهذه الأحاديث ليس فيها ما هو صريح في منع بيع حلي الذهب لأجل، وغايتها أن تكون عامة أو مطلقة، ولا ينكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس الجلي، وهي بمنزلة نصوص وجوب الزكاة في الذهب والفضة، والجمهور لا يرون دخول الحلي في ذلك^(٤٤).

عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، فإني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا"^(٤٥).

واستناداً إلى هذا الحديث، فإن تحريم ربا الفضل من باب سدّ الذرائع، فمنعهم الشارع منه لما يخافه عليهم من ربا النسيئة، وذلك أنهم إذا باعوا درهماً بدرهمين أو ديناراً بدينارين، ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذي بين النوعين - إما في الجودة، وإما في السكة،

وإما في الوزن، وغير ذلك من الصفات - تدرجوا بالربح المعجل فيها إلى الربح المؤجل، وهو عين ربا النسيئة، فمن حكمة الشارع أن سد عليهم هذه الذريعة، وهي حكمة معقولة تسد عليهم باب المفسدة^(٤٦).

ثانياً: مذهب الصحابي

أجاز معاوية بن أبي سفيان بيع آنية الذهب والفضة لأجل، ولذلك أمر رجلاً أن يبيعها حتى يقبض الناس مستحقاتهم من الغزو، ويدفعوا ثمنها^(٤٧).

وهذا مذهب الصحابي معاوية، ومن المقرر عند طائفة من الفقهاء والأصوليين أن قول الصحابي حجة، وهو مصدر من مصادر التشريع.

ثالثاً: المعقول

إن الحلية المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع لا من جنس الأثمان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان كما لا يجري بين الأثمان وبين سائر السلع، وإن كانت من جنسها، فإنّ الحلية بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثمان، وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها، ولا يدخلها "إما أن تقضي وإما أن تربى" إلا كما يدخل في سائر السلع إذا بيعت بالثمن المؤجل، ولا ريب أن هذا قد يقع فيها، لكن لو سدّ على الناس ذلك لسدّ عليهم باب الدين، وتضرروا بذلك غاية الضرر^(٤٨).

رفيق المصري في مؤتمر قضايا مالية معاصرة في جامعة الزرقاء الأهلية بتاريخ ١٠-١٢/٨/٢٠٠٤م، ابن منيع، عبد الله، بحث في الذهب في بعض خصائصه وأحكامه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ١، ص ٩٤.

٤٤. ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ١، ص ٤١٩.

٤٥. أحمد، مسند الإمام أحمد، ج ١٠، ص ١٢٥، رقم الحديث ٥٨٨٥، الميثمي، مجمع الزوائد، ج ٤، ص (٢٠٤، ٢٠٥) سبق تخريجه.

٤٦. ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ١، ص ٤٢٦.

٤٧. مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص (١٣، ١٤).

٤٨. ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ١، ص ٤٣٠.

أولاً:

إن الآراء السابقة قد أجازت بيع القلادة أو السيف المحلى بالذهب أو الحلي بأكثر مما فيه من دنائير الذهب من حيث النتيجة، فيكون الذهب المتصل بما يقابله من الذهب المنفصل، وما زاد من الذهب المنفصل يقابل الخرز أو الجواهر أو السيف أو الصنعة أو الصياغة، وهذه هي النتيجة النهائية بالنسبة للآراء السابقة، وإجازتهم لهذا التفاضل تدل على أنهم اعتبروها صنفاً آخر من فئة أخرى يجوز بيعها وشراؤها بالنقود لأجل.

فالصنعة في كل المواد تحولها إلى صنف آخر يجوز بيعه متفاضلاً مع الأصل، كالسميد يجوز بيعه متفاضلاً مع الهريسة، والجبن يجوز بيعه متفاضلاً مع الكنافة، وإذا تغيرت علة الصنف الذي تم تصنيعه ينتقل إلى فئة أخرى، فيجوز بيعه حينئذٍ لأجل، وقد يصل التصنيع في الذهب إلى نسبة عالية من قيمة الذهب، فتصل صنعة (الغرام) الواحد من الذهب من سبعين قرشاً إلى أربعة دنائير، وتصل الصنعة أحياناً إلى نصف قيمة الذهب إذا كان الحلي إيطالياً أو بحرانياً مثلاً، وهذا ما رأيته في الأسواق في زماننا.

ويؤيد هذا أن الأصناف الستة الواردة في أحاديث النبي ﷺ معللة، فعلة الذهب والفضة الثمينة، وعلة البر والشعير والتمر والملح المثلية، فالأصناف الستة تنقسم إلى فئتين: فئة الذهب والفضة، وفئة الأصناف الأربعة الأخرى، ولكل فئة علة مختلفة عن علة الفئة الأخرى، دلّ على ذلك بالضرورة أن شروط التبادل داخل كل فئة تختلف عن شروط التبادل بين الفئتين، فيجوز التأجيل عند المبادلة

ويوضح ذلك ويؤيده أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة أنه نهى عن بيع الحلي إلا بوزنه أو بغير جنسه والمنقول عنهم إنما هو في الصرف^(٤٩).

وأما ما ورد في رواية عن الإمام أحمد من جواز بيع الفضة بالفلوس النافقة دون اشتراط التقابض والحلول، فتعليهم لذلك هو أن الفلوس في الأصل من باب العروض والتمنية عارضة لها^(٥٠).

رابعاً: القواعد الفقهية

استند بعض أصحاب هذا الرأي إلى القواعد الفقهية، ومنها قاعدة: "الأقل يتبع الأكثر"، و "التابع تابع"، فحلية السيف من الذهب تتبع السيف في الحكم، فيجوز بيع السيف مع حلية الذهب نسيئة في قول عند بعض فقهاء المالكية، لأن الحلية تأخذ حكم الأصل وهو المتبوع، وليس لها قسط من الثمن يمنع بيعها بنوعها مؤجلة^(٥١).

وتعليل ذلك أنه يجوز للناس اتخاذ السيف والقدح، وفي نزع الحلية مضرة، وإذا كانت الفضة تبعاً كانت الرغبة في غيره ولم تكن الرغبة فيه ولا الحاجة إليه^(٥٢).

مناقشة الأدلة والرأي الراجح

بانعام النظر في الآراء الفقهية وأدلتها، فإنني أناقشها بما يأتي:

٤٩. المرجع السابق، ج ١، ص ٤٣٠.

٥٠. ابن تيمية، الفتاوى، ج ٢٩، ص ٤٥٩.

٥١. المقري، القواعد، ج ٢، ص (٢٥، ٢٦، ٢٧، ٥١٠، ٥٢٥، ٥٢٦).

٥٢. مالك، المدونة، ج ٣، ص (٤١٤، ٤١٥، ٤١٦).

بين الفئتين، ولا يجوز التأجيل عند المبادلة بين الفئة الواحدة، وقد صرحت بهذا الجواز النصوص الشرعية في بيع النسيئة وبيع السلم^(٥٣).

وبناءً على ما سبق يمكن أن ينتقل الصنف من فئة إلى الفئة الأخرى؛ لأن الشارع وضع هذه الأصناف معللة، فكل ما اشترك معها في العلة دخل ضمن فئتها وأخذ أحكامها؛ لأن الغاية من التعليل إلحاق الفروع بالأصول في الأحكام لاشتراكها في العلة، فالنقود الورقية والمعدنية التي يستعملها الناس اليوم تشترك مع الذهب والفضة في علة الثمنية فتدخل ضمن فئتها، والأرز والسكر والحديد تشترك مع الأصناف الأربعة الأخرى في علة المثلية فتدخل ضمن فئتها، وإذا تغيرت علة الصنف في فئة من الفئات انتقل الصنف إلى الفئة الأخرى وأخذ أحكامها؛ لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، فإذا تحول الذهب مثلاً عن كونه ثمناً انتقل إلى الفئة الأخرى وأخذ حكمها، وإذا تحول الحديد عن كونه مالاً مثلياً، وتعارف الناس واصطلحوا أن تكون قطع الحديد أثماناً ونقوداً انتقلت إلى الفئة الأخرى وأخذت حكمها.

ويؤيد هذا اتفاق العلماء على جواز إسلام النقدين (دنانير الذهب ودرهم الفضة) في الموزونات، لاختلافهما في العلة^(٥٤). ويمكن

أن تكون هذه الموزونات من الحديد أو تبر الذهب أو المصوغ ونحوها.

ويمكن للأموال الربوية أن تتحول إلى قيميات فتصبح غير ربوية، فالحديد مالٌ ربوي ولكن إذا صنع منه بابٌ أو مظلة أو بناءً تحول إلى قيمٍ لا ربا فيه، والذهب مالٌ ربوي يُباع وزناً، ولكن إذا صنع منه حلٍ ودخلته مكونات أخرى كالخرز والجوهر والياقوت ونحوها تحول إلى قيميات.

ويؤيد هذا أن زفر من الحنفية يرى عدم جواز إسلام تبر الذهب أو المصوغ في الموزونات كالحديد، ولوجود علة ربا النساء وهي الوزن في المالين، وأجاز إسلام الفلوس والدرهم والدنانير في الموزونات لاختلافها في العلة^{٥٥}.

فنلاحظ أن زفر قد علل تبر الذهب أو مصوغه بالوزن، حيث اتفقا في العلة مع الحديد، أي لم يعتبرها ثمناً ولو اعتبرها ثمناً لجاز السلم فيها، وعلل الفلوس والدرهم والدنانير بالثمنية، وأجاز إسلامها في الموزونات، لاختلافهما في العلة.

ثانياً:

تضمن حديث عبادة بن الصامت أحكاماً منها جواز بيع آنية الفضة والذهب لأجل، حيث أسرع الناس في شرائها ولم يعترضوا، وهذا مذهب الصحابي معاوية.

٥٣. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص (٣٩-٤٢)، ربيع المصري، الجامع في أصول الربا، ص ٧٢، دية، القواعد والضوابط الفقهية، ص (٣٠٦-٣٢٥).

٥٤. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص (٦٧، ٦٨)، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٦، ص (٩٥، ١٠٦)، ابن

قدامة، المقنع، ج ٢، ص ٦٥، ابن تيمية، الفتاوى، ج ٢٩، ص ٤٧١.

٥٥. الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٧، ص (٦٧، ٦٨).

واعترض على هذا الفعل عبادة بن الصامت، فرأى عدم جواز ذلك، وهذا مذهب الصحابي عبادة بن الصامت.

واستدل عبادة بن الصامت على مذهبه بحديث ظني الدلالة ليس فيه منع صريح من بيع أنية الفضة بدراهم الفضة أو بدنانير الذهب لأجل. بل يدل الحديث بمنطوقه على وجوب المساواة وعدم الزيادة في الوزن عند مبادلة الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة، فإذا بيع تبر الذهب بتبر الذهب، أو دنانير الذهب بدنانير الذهب، أو دراهم الفضة بدراهم الفضة أو قطع الفضة بقطع الفضة ونحوها، فإنه لا يجوز التفاضل ولا التأجيل في كل هذه الحالات.

وقول الصحابي الصادر عن رأي واجتهاد ليس حجة شرعية عند طائفة من العلماء؛ لأن الاجتهاد بالرأي عرضة للخطأ والصواب لا فرق في هذا بين صحابي وغيره، وإذا اختلف الصحابة فعلى المجتهد أن يتخير من أقوالهم. وذهب بعض العلماء إلى أن قول الصحابي حجة شرعية وعلى المجتهد أن يأخذ بقول الصحابي إذا لم يجد الحكم في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع^(٥٦).

أقول: إن ما ذهب إليه عبادة بن الصامت قول صادر عن رأي واجتهاد في فهم النص الشرعي، واختلف مع الصحابي معاوية، فيمكنني اعتماداً على ما ذهب إليه بعض الأصوليين أن اعتبر اجتهاد عبادة ليس حجة شرعية، أو أن أختار من أقوال الصحابة ما

أشاء أو أن أفهم من سنة النبي ﷺ غير ما فهم الصحابي عبادة بن الصامت.

وهناك روايات أخرى لحديث عبادة فيها أنية الذهب والفضة وليس أنية الفضة فحسب، فقد ذكر الدارمي تحت باب النهي عن الصرف عن أبي الأشعث الصنعاني قال: قام أناس في إمارة معاوية يبيعون الذهب والفضة إلى العطاء فقام عبادة بن الصامت وذكر الحديث السابق^(٥٧).

ثالثاً:

إن لفظ الذهب الوارد في الأحاديث لفظ عام^(٥٨). فهو لفظ يشمل التبر (أي قطع الذهب غير المضروبة على شكل سبائك)، ويشمل دنانير الذهب المضروبة من الدولة وهي سكة الدولة التي تمثل النقود والأثمان، وتشمل كل ما دخلته الصنعة كالحلي والآنية والأشياء المحلاة بالذهب كالسيوف والمصاحف ونحوها.

وهناك طائفة من الأحاديث نصت على دنانير الذهب ودراهم الفضة، وهذه نصوص خاصة تخصص اللفظ العام، فالعام يخصص وما من عام إلا وقد خصص كما يقول الأصوليون.

فهناك أحاديث ذكرت الذهب والفضة وهي نصوص عامة، وهناك أحاديث ذكرت دنانير الذهب ودراهم الفضة وهي نصوص خاصة،

٥٧. الدارمي، سنن الدارمي، ج ٢، ص ٣٣٦، رقم الحديث (٢٥٧٩).

٥٨. العام: لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد دفعة واحدة من غير حصر، والذهب لفظ عام؛ لأنه مفرد معرف بآل المفيدة للاستغراق، زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص (٣٠٥، ٣٠٦).

٥٦. الغزالي، المستصفى، ج ١، ص (٦١٦-٦٢٦)، زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ص (٢٦٠-٢٦٢).

فلا بد من تخصيص العام أو حمل العام على الخاص، كما يقول الأصوليون.

فالنصوص العامة جاءت بأحكام منها:

١. عدم جواز بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة إلا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواءً بسواء، أي عدم جواز التفاضل في الصنف الواحد، ومعنى وزناً بوزن: المساواة في المقدار أي مائة (غرام) بمائة (غرام)، ومعنى مثلاً بمثل: التماثل والتشابه في الوزن، ومعنى سواءً بسواء: قد تعني المساواة في الوزن أو المساواة في النوع كالدينار بالدينار أو التبر بالتبر. واعتبر النووي هذه العبارات بمعنى واحد توكيداً للإيضاح^(٥٩).

٢. عدم جواز بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الذهب بالفضة لأجل، بل يشترط التقابض في المجلس، وهذا ما نصت عليه الأحاديث النبوية التي ذكرت طائفة منها. وبالتالي فإن هذه النصوص العامة تحمل على النصوص الخاصة، فيكون المقصود من اللفظ العام دنائير الذهب ودراهم الفضة وما هو قريب منها كالتبر، فلا يجوز التفاضل بينها إلا إذا اختلفت الأصناف؛ لقول النبي ﷺ: (فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد)^(٦٠).

واعتماداً على ما سبق، فإن الذي يحرم التأجيل فيه هو بيع دنائير الذهب بدنائير الذهب، وتبر الذهب بتبر الذهب، وكذلك

دنائير الذهب بتبر الذهب إذا لم تكن دنائير الذهب ثمناً.

رابعاً:

ذهب الفريق الأول إلى أن مصوغ الذهب والتبر أثمان بالخلقة.

إن هذا القول يفقد مقومات اعتباره الشرعية واللغوية والتاريخية، فالأثمان يتم اعتبارها بالاصطلاح، فأى شيء يتعارف عليه الناس، ويتخذونه ثمناً يلقي قبولاً عاماً فهو ثمن يحمل في نفسه مقومات الثمنية من قبول عام ومستودع للثروة ومقياس للقيم، فالثمنية شيء اعتباري سواء أكان ذلك الاعتبار ناتجاً عن حكم سلطاني أم عرفاً عاماً^(٦١).

ولعل هذا الرأي متأثر بما جرى عليه العرف في زمانهم، وإلا فالذهب والفضة لم يخلقا للثمنية حقيقة، وإنما هما معدنان كبقية المعادن، ولكن حرص الناس على استعمالهما حلياً لجمالهما ونقداً لليوننتهما في السك والضرب جعل منهما أثماناً، وقد استفيدت علة الربا في الذهب والفضة من تسميتهما بالنقدين؛ لأن الحكم إذا ارتبط باسم مشتق دل على علة ما منه الاشتقاق، فكلمة النقدين دلت على العلة في الذهب والفضة وهي النقدية أي كونهما أثماناً، ولذلك فإن فقدان هذه الصفة وهي النقدية يجعلهما سلعتين، وتقدران بالأوراق

٦١. ابن منيع، بحث في الذهب في بعض خصائصه وأحكامه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع ٩، ج ١، ص (٧٥، ٩٦).

٥٩. النووي، شرح صحيح مسلم، ج ١١، ص ١١.

٦٠. مسلم، صحيح مسلم متن شرح النووي، ج ١١، ص ١٤.

المالية، حيث يرتفع سعرهما وينخفض بحسب السوق والحاجة والعرض والطلب^(٦٢).

وعلى الرغم من أن الحنفية يعدّون الذهب والفضة أثماناً بالخلقة إلا أنني وجدت بعض فقهاءهم يصرحون بخلاف هذا، حيث يرى ابن مودود - من فقهاء الحنفية - أن التبر خلق للثمنية بوصف الضرب في الأصح، ولا ينصرف الذهب والفضة عند الإطلاق إلى التبر، وإنما ينصرف إلى المضروب، وتعامل الناس يجري مجرى الضرب عملاً بالعرف^(٦٣).

ويقول ابن عابدين: "إن المصوغ بسبب ما اتصل به من الصنعة لم يَبْقَ ثمناً صريحاً"^(٦٤). ويرى أبو حنيفة وأبو يوسف أن ثمنية الفلوس تتعين بالاصطلاح^(٦٥).

فالفلوس والدرهم غالبية الغش جعلت ثمناً بالاصطلاح، فإذا كسدت أو انقطعت وترك الناس التعامل بها بطل الاصطلاح ولم تبق ثمناً وتصبح سلعة يجوز بيعها بالدنانير والدرهم المضروبة بقيمتها لأجل^(٦٦).

ويرى المالكية أن الثمنية بالاصطلاح وليس بالخلقة، فالفلوس مثلاً صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرهم، سواء أكانت نحاساً أم حديداً أم غيرها، وهذا معنى كلام الإمام مالك تطبيقاً على التعليل بالثمنية في الفلوس: "لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق، ولو أن

الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها أن تُباع بالذهب والورق نظرة"^(٦٧).

فيرى الإمام مالك أن الثمنية بالاصطلاح ويتعارف الناس، فالجلود يمكن باصطلاح الناس أن تكون نقوداً وأثماناً من فئة الذهب والفضة، ودنانير الذهب ودرهم الفضة كانت قبل عصر الرسالة نقوداً يتعامل بها الروم والفرس وغيرهم، ثم كانت كذلك في عصر الرسالة وتعامل بها الرسول عليه السلام وصحابته، وكانت أثماناً للأشياء، أما اليوم فلم تعد أثماناً ولا نقوداً ولا حتى غطاءً للنقود الورقية والمعدنية، فالنقود الورقية والمعدنية تستمد قوتها من قوة الدولة التي تصدرها سياسياً واقتصادياً.

خامساً:

ذهب الفريق الثاني إلى أن الحلّي بمنزلة المتاع وليس الثمن، ويؤيد هذا أنه لا زكاة فيه عند جمهور الفقهاء، ولو كان نقداً وثنماً لضم إلى النقود ووجبت فيه الزكاة.

ويؤيد هذا ما رواه أبو عبيد عن مالك بن أنس أن الحلّي ليس فيه زكاة؛ لأنه بمنزلة المتاع الذي يستعمله الناس كالإبل والعوامل ونحوها، وهو قول عائشة وابن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وأهل الحجاز وسعيد بن المسيب وقتادة والشعبي والحسن البصري^(٦٨).

٦٢. عبد العزيز الخياط، الأصفران سلعتان أم ثمنان، مجلة معهد الدراسات المالية والمصرفية، ص ٥٢.

٦٣. ابن مودود، الاختيار لتعليل المختار، ج ٣، ص ١٤.

٦٤. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٥، ص ٢٥٧.

٦٥. ابن مودود، الاختيار لتعليل المختار، ج ٣، ص ١٤.

٦٥. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٤، ص ٥٣٤.

٦٧. مالك، المدونة، ج ٣، ص (٣٩٥، ٣٩٦).

٦٨. أبو عبيد، الأموال، ص (٤٤٨-٤٥١).

ويرى مالك أيضاً أن التبر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه ولبسه إنما هو بمنزلة المتاع فليس فيه زكاة^(٦٩).

والراجح عندي - بعد هذه الجولة مع آراء الفقهاء وأدلتهم، وبعد هذه المناقشة لها - هو أن الذهب اليوم لم يعد نقداً ولا ثمناً للأشياء، ولم يعد الناس يصطلحون على كونه ثمناً ونقداً، فينتقل من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية، حيث يعزل بالتمثيلية فهو من الموزونات أو المعدودات، وخاصة الحلي والتبر. والنقود الورقية اليوم تعدّ أثماناً للأشياء وتدخل في الفئة الأولى، وبالتالي يجوز شراء حلي الذهب أو التبر أو ما خالطه ذهب بالدنانير الأردنية مثلاً لأجل، لأن هذه الأشياء قد أصبحت سلعة ولم تعد أثماناً ولا نقوداً.

الخاتمة

بعد استعراض الآراء الفقهية المختلفة، وذكر أدلتهم، ومناقشتها وبيان بعض الردود عليها فإنني أخلص إلى النتائج الآتية:

١. الذهب معدنٌ ثبتت ثمنيته باصطلاح الناس، وليس بالخلقة أو الوضع أو النص.

٢. دنانير الذهب التي تعارف الناس عليها ثمناً للأشياء ونقوداً لا يجوز بيعها بأي نقد لأجل؛ لأن هذا يعدّ صرفاً، ويشترط فيه التقابض، فلا يجوز بيع دنانير الذهب (النقود والأثمان) بالعملات الورقية والمعدنية مهما اختلفت جهات إصدارها.

٣. وإذا لم يعد الناس يصطلحون على دنانير الذهب بأنها أثمان - كما هو الحال في أيامنا هذه - فإنها تصبح سلعة تباع كما تباع

السلع فيجوز بيعها لأجل إذا قبلت بالنقود والأثمان.

٤. يجوز التفاضل في مبادلة حلي الذهب أو مصوغه بالذهب على أن يكون الذهب المنفرد أكثر منه في الحلي والمصوغ، وتكون الزيادة في مقابل الصناعة والصياغة والجوهر والخرز ونحوها.

٥. حلي الذهب ومصوغه وتبره وما خالطه ذهب ليست أثماناً ولا نقوداً، بل أصبحت سلعةً يجوز بيعها لأجل إذا قبلت بأي ثمن أو نقد كالدنانير الأردنية والريالات السعودية وغيرها من العملات التي تصدرها الدول وتدعمها بقوة اقتصادها وقانونها، والله أعلم.

المراجع

(١) أبو عبيد، القاسم، الأموال، تحقيق محمد هراس، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٢) أحمد، حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٣) الأشقر، عمر، زكاة الحلي، مجلة أبحاث وأعمال الندوة السادسة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في أمارة الشارقة في دولة الإمارات في ذي القعدة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٤) ابن أنس، مالك، المدونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم، تحقيق حمدي الدمرداش محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٦٩. مالك، الموطأ، ج١، ص (٢٥٠، ٢٥١).

- (٥) ابن أنس، مالك، الموطأ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- (٦) ابن تيمية، أحمد، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ط١، سنة ١٣٩٨هـ.
- (٧) ابن تيمية، تقي الدين، الفتاوى الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (بلا.ت).
- (٨) ابن حجر العسقلاني، أحمد، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
- (٩) ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (الموسوعة الحديثية) تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- (١٠) ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون، تحقيق جبر عاصي، (بلا.ت).
- (١١) الخياط، عبد العزيز، الأصفران سلعتان أم ثمنان، مجلة معهد الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، المجلد الثاني، عمان- الأردن.
- (١٢) ابن عابدين، محمد، حاشية رد المحتار، دار الفكر، بيروت- لبنان، سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- (١٣) ابن عرفة، محمد، حدود ابن عرفة متن شرح حدود ابن عرفة، تحقيق محمد أبو الأجفان والطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٩٩٣م، (مطبوع مع شرح حدود ابن عرفة).
- (١٤) ابن فارس، أبو الحسين، معجم المقاييس في اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- (١٥) ابن قدامة، موفق الدين، المغني ومعه الشرح الكبير، (بلا.ت).
- (١٦) ابن قدامة، موفق الدين، المقنع، مطابع قطر الوطنية الدوحة، قطر، (بلا.ت).
- (١٧) ابن قيم الجوزية، شمس الدين، أعلام الموقعين، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- (١٨) المصري، رفيق، الجامع في أصول الربا، دار القلم، دمشق، سورية، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- (١٩) ابن منيع، عبد الله، بحث في الذهب في بعض خصائصه وأحكامه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة، العدد التاسع، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ط١، سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- (٢٠) ابن نجيم، زين العابدين، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، تحقيق عبد الكريم الفضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٨م.
- (٢١) البخاري، محمد، صحيح البخاري متن فتح الباري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.
- (٢٢) البعلي، علاء الدين، الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٩٩٥م.
- (٢٣) البهوتي، منصور، إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى، حاشية على منتهى

- (٣٣) الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، دار الأرقم، بيروت- لبنان، (بلا.ت).
- (٣٤) الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٤١٨هـ.
- (٣٥) الكفراوي، عوف، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، (بلا.ت).
- (٣٦) الماوردي، أبو الحسن، الحاوي الكبير، تحقيق د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت- لبنان، سنة ١٤١٤هـ.
- (٣٧) المرداوي، علاء الدين، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق أبو عبد الله محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- (٣٨) مسلم، أبو الحسين، صحيح مسلم متن شرح النووي، دارا لفكر، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- (٣٩) المقرئ، أبو عبد الله، القواعد، تحقيق أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، (بلا.ت).
- (٤٠) النووي، يحيى، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، سنة ١٩٨٣م.
- (٤١) الهيتمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقق عبد الله محمد الدويش، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٩٩٤م.
- الإيرادات، تحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت- لبنان، ط١، سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- (٢٤) البهوتي، منصور، كشف القناع، تحقيق أبو عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- (٢٥) الحجاوي، موسى، متن الإقناع مع كشف القناع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- (٢٦) الدارمي، عبد الله، سنن الدارمي، تحقيق فؤاد أحمد وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٧هـ.
- (٢٧) الزرقاء، مصطفى، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط١، سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- (٢٨) زيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- (٢٩) السالوس، علي، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ومؤسسة الريان، بيروت- لبنان، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- (٣٠) السمرقندي، أبو الليث، تحفة الفقهاء، تحقيق محمد الكتاني ووهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سورية.
- (٣١) الشربيني، الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، (بلا.ت).
- (٣٢) الشيرازي، أبو إسحاق، المذهب متن المجموع، (بلا.ت).

The Sale of Gold for a Definite Term

Abd Al-mageed A. Dayyeh

Abstract

The present paper aims at studying the regulations related to selling gold for a definite term. Gold could be dinars, jewelary or raw material used in industry. This paper particulary investigates the regulations of selling golden dinars, raw gold, and the effect of manufacturing gold into other substances. It proved that monufactured gold has become a commedity sold for a term if it is exchanged by money.